

الملخص التنفيذي

مارس 2019، تمويل عجز موازنة في عام 2019 والارتفاع التدريجي في نسبة متطلبات الاحتياطي المصري إلى 10 في المئة في صيف 2019.

على الرغم من أن بيانات الحسابات القومية للربع الثاني لعام 2020 لم تُنشر بعد، إلا أن الزخم الاقتصادي المتجه إلى الربع الثاني من عام 2020 ظل ضعيفًا، مع تقلص النشاط الاقتصادي بنسبة 3.9 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من 2020. تشير البيانات عن الإنتاج الصناعي العام في الربع الثاني من عام 2020 إلى زيادة حدة الانكماش الإجمالي المسجل في الربع الأول من عام 2020 بعد إدخال تدابير الاحتواء المتعلقة ب كوفيد-19. كانت الخسائر الاقتصادية بين الشركات المملوكة للدولة كبيرة، لا سيما في قطاعي الطاقة والنقل. في حين أن البيانات المتعلقة بالخسائر الاقتصادية للقطاع الخاص غير متوفرة، كشفت عدة دراسات إستقصائية أن الشركات الخاصة شهدت تأثر أنشطتها بشدة بسبب جائحة كوفيد 19-، مع تداعيات ملحوظة على سوق العمل. وكانت القطاعات الأكثر تضررا من الوباء هي النقل، السياحة، المطاعم، الفنادق، الفنون والحرف اليدوية، الطاقة، البيع القطاعي و تجارة الجملة. كما أفادت وكالة الوطنية للتوظيف عن انخفاض في عرض العمالة.

استجابةً لوباء كوفيد 19-، اتخذت السلطات عدة تدابير لتوفير الإغاثة الفورية للأسر والشركات. اعتبارًا من مايو 2020، كان هناك 322.000 مستفيد من Allocation forfaitaire de solidarité، والذي قدم بدلاً قدره 30.000 دينار جزائري شهريًا لأصحاب الوظائف المنخفضة الدخل على مدار ثلاثة أشهر. كما تم توزيع الدعم العيني المكون من مواد غذائية ومياه على 600 ألف أسرة. علاوة على ذلك، تم تقديم منحة التضامن الرمضانية إلى 2.2 مليون أسرة، بمبالغ تم رفعها من 6000 دينار إلى 10000 دينار. وتشمل تدابير الإغاثة الأخرى تأجيل إعلان ودفع ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات، باستثناء الشركات الكبيرة، وتخفيف المواعيد النهائية التعاقدية والعقوبات على الشركات التي تعاني من تأخيرات في إنجاز الأشغال العامة. تضمنت الإجراءات المصرفية تخفيض

ي قدم هذا التقرير لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية الأخيرة في الجزائر والتوقعات الاقتصادية على المدى القصير. التقرير مقسم إلى فصلين. يعرض الفصل الأول تطورات الاقتصاد في البلاد في عام 2019، والذي يحدد سياق التطورات غير المسبوقة لعام 2020 المتعلقة بجائحة كوفيد 19- . يوضح الفصل الثاني بالتفصيل تأثير جائحة كوفيد 19- و تأثير الانهيار المتزامن في أسعار النفط على أبعاد مختلفة من النسيج الاقتصادي الجزائري. أخيرًا، يعرض الاستنتاج المنظور قصير المدى للاقتصاد الجزائري.

في عام 2019، تباطأ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للعام الخامس على التوالي وسط التعبئة الاجتماعية المطولة والتحول السياسي، مما أضعف ثقة المستهلك، الشركات والإنفاق. على المستوى القطاعي، استمر التدهور الهيكلي لصناعة الهيدروكربونات، مع تراجع الصناعة بنسبة 4.9 في المئة، بينما ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة متواضعة 2.4 في المئة بالقيمة الحقيقية. ظل معدل البطالة دون تغيير عند 11.4 في المئة في عام 2019، مع خلق 232 ألف وظيفة بين أبريل 2018 ومايو 2019. ظل مؤشر أسعار المستهلك الوطني تحت سيطرة، حيث ارتفع بنسبة 2.3 في المئة في عام 2019، بانخفاض 3.5 في المئة في عام 2018. تدهور العجز المالي من 6.8 - في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 9.6 - في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 نتيجة لانخفاض عائدات الهيدروكربونات وزيادة الاستثمار العام، مما أدى إلى إرتفاع نسبة الدين في الجزائر من 38.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 إلى 44.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019. ظل عجز الحساب الجاري كبيرًا ولكنه لم يتغير نسبيًا في عام 2019، حيث تم تعويض الانخفاض في صادرات الهيدروكربونات إلى حد كبير من خلال انخفاض واردات السلع (للحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي) وانخفاض عجز تجارة الخدمات. شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعًا طفيفًا، مما أدى إلى فقدان القدرة التنافسية الدولية. وتراجعت السيولة المصرفية في عام 2019 وسط انتهاء برنامج التمويل النقدي في

تتكون هذه المخاطر من احتمال حدوث أزمة صحية مطولة مع تأخير نشر اللقاح أو إثبات أنه أقل فعالية، وتحديات في تلبية متطلبات تمويل الميزانية المتزايدة ، والتي من المحتمل أن تزيد من خلال تحقيق المطلوبات المحتملة الكبيرة الناتجة عن البنوك العامة والشركات المملوكة للدولة، فضلا عن التضخم المتزايد الناجم جزئيا عن ارتفاع أسعار الواردات. في ظل هذه الخلفية، أعلنت الحكومة الجزائرية عن إصلاحات هيكلية بعيدة المدى للانتقال نحو نموذج التنمية الاقتصادية التي يقودها القطاع الخاص، مع الحفاظ على الدعم للفئات الأكثر ضعفاً من السكان. وسيتمتع نجاحها على مدى حسم برامج الإصلاح، وعلى قوة استجابة القطاع الخاص، وعلى قدرة السلطات على استعادة التوازن الاقتصادي بشكل متزامن.

سعر الفائدة الرئيسي من قبل بنك الجزائر من 3.5 في المئة إلى 3 في المئة وخفض معدل الاحتياطي من 10 في المئة إلى 3 في المئة. كما خفض بنك الجزائر الملاءة المالية، ونسبة السيولة والقروض المتعثرة للبنوك، وسمح بتمديد بعض القروض دون مخصصات إضافية. تم السماح لسعر الصرف بالانخفاض، مما أدى إلى تخفيف الميزانية واحتياجات التمويل الخارجي، مع دعم هدف الحكومة للحد من فاتورة الاستيراد.

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الجزائري انكماشاً حقيقياً كبيراً في إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 نتيجة للصدمات المزدوجة لتدابير الاحتواء وانخفاض عائدات تصدير الهيدروكربونات الناجم عن وباء كوفيد 19-. هناك العديد من المخاطر السلبية على الانتعاش الاقتصادي.